مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

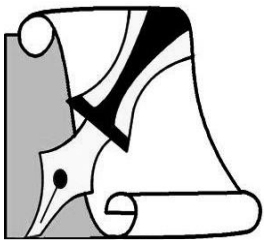

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1. إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.
2. الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
3. بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
4. إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

حكومة بينيت على شفير الانهيار

1 – مدخل:

أحدثت النائبة الإسرائيلية المتطرفة، رئيسة الائتلاف الحاكم، عيديت سيلمان، ضجة واسعة بعد إعلان انسحابها منه في 2022/4/6 ليخسر الائتلاف الحكومي غالبيته. و منذ اليوم الأول لتشكيل الحكومة الحالية كان واضحا أنها ترتكز على ائتلاف هش يضم 61 نائبا من أصل 120 نائبا في الكنيست. وهذا يعني عودة الحلبة السياسية الإسرائيلية إلى مأزقها الحاصل منذ بداية عام 2019، بعد فشل نتنياهو بتشكيل حكومة في أعقاب ثلاث جولات انتخابية للكنيست، ما اضطر الأحزاب المناوئة له، وسُميت بـ "كتلة التغيير" إلى الاتفاق على تشكيل الحكومة الحالية رغم اختلاف المواقف بينها، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن المفارقة أن الكتلة الأضعف في تماسكها في هذا المشهد هي كتلة "يمينا"، التي يتزعمها نفتالي بينيت رئيس الحكومة بالمناوبة مع يائير لبيد حتى شهر آب 2023، رغم أنها فازت بـ 7 مقاعد نيابية فقط في الانتخابات الأخيرة. ومنذ أن تقرر تشكيل الائتلاف أعلن أحد النواب السبعة في الكتلة وهو عميحاي شيكلي، تمرده على الائتلاف، لكونه يرتكز على "القائمة العربية الموحدة"، الذراع البرلماني للحركة الإسلامية– الشق الجنوبي، برغم كل ما قدمته "القائمة" من تنازلات سياسية، وتأييدها لاتفاقية ائتلاف عامة تنقض كل المواقف السياسية المعلنة للحركة، لتصبح شريكة فاعلة في الائتلاف. كما أن شيكلي تحفظ على وجود حزب ميرتس اليساري الصهيوني، بمعنى أنه لولا تمرده لكان الائتلاف سيرتكز على 62 نائبا، وهذا الصوت كان من شأنه أن يساهم أكثر في ثبات الحكومة. وطيلة الأشهر العشرة الماضية، كانت الأنظار تتجه لوضعية كتلة "يمينا" التي هي من أشد كتل اليمين الاستيطاني تطرفا في الائتلاف؛ ولم تتوقف مطالب نوابها ووزرائها بما يخدم نهج وبرامج اليمين الاستيطاني والمستوطنات، وقد تحقق الكثير في هذا المجال، تحت سمع باقي كتل الائتلاف وبصرها. وكان الليكود وباقي أطر اليمين الاستيطاني، بما فيها أطر ومراكز ليست حزبية لدى

المستوطنين، تمارس ضغوطا على نواب في كتلة "يمينا" كي يخسر الائتلاف غالبيته، حتى جاء إعلان النائبة المتدينة عيديت سيلمان انسحابها . ولم يغيّر انسحاب سيلمان من الائتلاف حسابات الكتل الثماني التي تشكل الائتلاف الحاكم، بمعنى أنها كلها متفقة على أهمية استمرار الحكومة، على أساس حساباتها الحزبية، لانها تعلم أن اي انتخابات مبكرة ستتسبب بخسائر لكل واحدة منها، إما على صعيد حجم التمثيل البرلماني، أو على صعيد المكانة السلطوية، حتى وإن حقق بعض هذه الكتل تقدما محدودا في قوته البرلمانية. والحالة البرلمانية التي تواجهها الكتل تدب القلق في كل واحدة منها، حيث ستدفع أثمانا في حال جرت الانتخابات قريبا، بحسب ما دلّت عليه استطلاعات الرأي، التي جرت وانتشرت في يوم تفجّر الأزمة ذاته. وعلى الرغم من أنها استطلاعات لا يمكن الاعتماد عليها، فإنها تشير إلى توجه ما، قد يشهد تقلبات عديدة حتى يوم الانتخابات، التي ستكون نتيجتها مرتبطة بعوامل عدة، منها التشكيلة الحزبية، والأوضاع التي ستكون قائمة، ولكن العديد من الأحزاب ستضطر لتغيير استراتيجيات اعتمدتها في الانتخابات السابقة. وأحد أكثر الأحزاب المهددة بالاختفاء هو حزب "أمل جديد" برئاسة وزير العدل جدعون ساعر، الذي فاز في الانتخابات السابقة بـ 6 مقاعد، على الرغم من استطلاعات الرأي التي سبقت الانتخابات ومنحته ما بين 9 مقاعد إلى 12 مقعدا، وحينما بدأ المنافسة كان يجري الحديث عن حصوله ما بين 12 إلى 16 مقعدا. فهذا الحزب هو عمليا انشقاق عن حزب الليكود، وغالبية نوابه جاؤوا من صفوف الليكود، وكان شعاره المركزي انهاء جلوس بنيامين نتنياهو على كرسي رئاسة الحكومة.

سيلمان من جهتها بررت انسحابها بالقول إن "الهوية اليهودية لدولة إسرائيل، هي جوهر وجودنا هنا، والمساس بذلك بدون أي اعتبار للجمهور الذي أمثله، والقيم التي أؤمن بها، بمثابة خط أحمر بالنسبة لي." وتابعت قائلة: "أنتم لا تعرفون كل شي، كوني حاولت العمل بهدوء؛ سأجمد عضويتي في الائتلاف وسأواصل محاولة إقناع أصدقائي بالعودة إلى معسكر اليمين وتشكيل حكومة يمينية؛ أعرف أنني لست الوحيدة في هذا السياق، ويمكن تشكيل حكومة أخرى خلال ولاية الكنيست الحالية." و بحسب القانون الإسرائيلي، فإن الحكومة يمكن أن تتشكل بأغلبية عادية في الهيئة العامة للكنيست، لكن حجب الثقة عنها سيحتاج إلى أغلبية لا تقل عن 61 نائبا، وكذا بالنسبة لحل الكنيست. وعلى هذا الأساس، فإن الائتلاف الحاكم بات يرتكز على 60 نائبا، وقد يخسر من هذا العدد في حال وقع تمرد آخر في الائتلاف. وقد تسبب انسحاب النائبة اليمينية هذا بتراجع

تحالف بينيت الذي يضم أحزابا متباينة من اليمين المتشدد واليسار بالإضافة إلى حزب عربي إسلامي بخسارة أغلبيته المقعد الواحد إلى 60 مقعدا ما يجعله متساويا مع مقاعد المعارضة . وقالت سيلمان في بيان: "جربت طريق الوحدة وعملت كثيرا من أجل هذا الائتلاف لكن للأسف لا يمكنني المشاركة في المساس بهوية إسرائيل اليهودية".. وكانت النائبة الإسرائيلية انتقدت، تعليمات صادرة عن وزير الصحة، نيتسان هوروفيتس، تقضي بالسماح للمستشفيات بالتزود منتجات الخبز المخمر خلال عطلة عيد الفصح اليهودي الذي يصادف الشهر الحالي. وتمنع التعاليم الدينية اليهودية استخدام الخبز المخمر في الأماكن العامة خلال عيد الفصح . وقالت سيلمان: "سأنهي عضويتي في الائتلاف وسأحاول متابعة إقناع أصدقائي بالعودة وتشكيل حكومة يمينية. أعلم أنني لست الوحيدة التي يخالجها هذا الشعور." وتأتي خطوة سيلمان لتحدث هزة سياسية في إسرائيل التي تمر حاليا بظروف أمنية حساسة عقب سلسلة هجمات فدائية أوقعت عددا من القتلى في عدة مستعمرات إسرائيلية، منها مقتل أربعة أشخاص طعنا أو دهسا في مدينة بئر السبع جنوب فلسطين المحتلة نهاية مارس/آذار الماضي في هجوم هو الأعنف منذ سنوات. كما شهدت الخضيرة وبني براك هجمات ممثالة أدت إلى سقوط قتلى. وقد انشغلت حكومة بينيت في الأيام الماضية بمراجعات أمنية بعد العمليات التي وقعت داخل الكيان، حيث شدد بينيت على أهمية العمل على مكافحة ما سماه "الإرهاب" ومنع وقوع هجمات مماثلة.

وسائل الإعلام الإسرائيلية ذكرت أن رئيس الحكومة لم يكن على دراية بقرار سيلمان الاستقالة من منصبها، وعلم بذلك من خلال ما نشرته وسائل الإعلام، التي نقلت عن مصدر مطلع في الائتلاف قوله إنه "على الرغم من عدم وجود أغلبية للائتلاف، فإن ولاية الحكومة قد تستمر حتى آذار/مارس 2023".

في المقابل وجهت من داخل الائتلاف الحكومي، وخاصة من أحزاب اليسار الصهيوني انتقادات شديدة اللهجة لقرار سيلمان، وقال عضو الكنيست عن حزب "ميرتس" يائير غولان إن خطوة سيلمان هي "قمة الانتهازية السياسية، ومن النوع المنحط، لكن ليس بالضرورة أنه سيفكك الحكومة." وحول من يقف وراء خطوة انسحاب سيلمان، قالت صحيفة "معاريف" إنّ عضو الكنيست ورئيس كتلة "الليكود" ياريف ليفين وصموليك سيلمان، زوج عيديت سيلمان، هما من حاكا هذه الخطوة، فيما "التوجه هو نحو إقامة كتلة منفردة معاً مع عضو الكنيست عميحاي شكلي." وأضافت الصحيفة أنّ الهدف هو "استبدال" رئيس الكنيست بمساعدة القائمة المشتركة، وحل الكنيست والذهاب إلى انتخابات جديدة ، قائلةً إنّه سيكون "من الصعب استبدال رئيس

الكنيست، لأنّ الأمر يتطلب 90 عضواً". وأضاف معلقون صحافيون أنّ استقالة "سيلمان" جاءت نتيجة عدّة عوامل من جملة أمور، هو أنّ الضغط الكبير بعد العمليات الفدائية الثلاث الأخيرة في (بئر السبع والخضيرة وبني براك) إضافةً إلى موضوع الخميرة "الحاميتس"، والضغوط الثقيلة جداً على "سيلمان" لمغادرة الائتلاف منذ تشكيل الائتلاف بحجة خلاف مع وزير الصحة نيتسان هوروفيتس (من حزب ميرتس) الذي أصدر تعليمات تقضي بالالتزام بقرار للمحكمة العليا– في وقتٍ سابق– ينص على إبطال سياسة المستشفيات الإسرائيلية في منع إدخال طعام يشتمل على "حاميتس"– الخميرة ، وكل مشتّقاتها– إلى المستشفيات في أثناء عيد الفصح اليهودي، وذلك في أعقاب تقدّم مركز عدالة بالتماس إلى هذه المحكمة ضد هذا القانون قبل عدة سنوات. والـ"حاميتس" اسم يُطلق على المأكولات التي تدخل في تركيبتها حبوب كالحنطة، الشعير، الشوفان، أو القمح، مثل الخبز والكعك والبيتزا والمعكرونة، أو أي مأكولات أخرى تحتوي على الحبوب، أو أي طعام غير مُشار إليه بعبارة "كاشير" (شرعي) لعيد الفصح اليهودي. وهذا النوع من المأكولات تحرّم الديانة اليهوديّة تناوله خلال أسبوع عيد الفصح اليهودي، كونه يُصنع من حبوب القمح والحنطة والشعير والشوفان، ومنها الخبز وعدة مُنتجات أساسيّة أخرى". وقد جرت العادة، في الدين اليهودي، وتحديداً خلال عيد الفصح، تناول ما يُطلق عليه الـ "متساه"، وهو الخبز الخالي من الخميرة؛ أي النقيض التام لـ "حاميتس"، استناداً إلى رمزية الخروج اليهودي (على عجلة) من مصر. وثمة سبب آخر إضافي ذكر من قبل معلقين، هو تطرّق رئيس الحكومة الإسرائيلية أمام ووزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكين، إلى المناطق الفلسطينية المحتلة باسم "الضفة الغربية"لا "يهودا والسامرة"، بحسب التسمية العبرية. هذا فيما قال وزير الرفاه الاجتماعي مئير كوهين من حزب "ييش عتيد" إنه "يمكن أن يكون الأمر قد انتهى (بالإشارة إلى الائتلاف الحكومي). لكن الوقت ما زال مبكراً، ونحتاج أن نرى التطورات. وبلا شك أن الوضع أصبح أكثر تعقيداً. وأقترح ألا نبدأ بنعي الحكومة. إعلان سيلمان هو دراماتيكي للغاية، ولم أكن أتوقعه." وكان زعيم المعارضة اليمينية رئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو أول المرحبين بسليمان، إذ دعاها إلى العودة لأحضان اليمين. كما دعا النواب اليمينيين في ائتلاف بينيت إلى الانسحاب وحل الائتلاف الحالي لصالح حكومة يمينية صرفة. ويُذكر أن الكنيست في عطلته الشتوية التي تنتهي في أيار/مايو 2022 ، وهو ما يتيح لبينيت وأحزاب الائتلاف محاولة رأب الصدع قبل عودة الكنيست للعمل وحجب الثقة عن الحكومة وإسقاطها. ومن جهة اخرى قالت صحيفة جيروزاليم

بوست الإسرائيلية: "بهذا، تفقد حكومة رئيس الوزراء نفتالي بينيت أغلبيتها في الكنيست، مما يجعلها متقاربة مع المعارضة عند 60 عضواً لكل طرف، وإذا غادر شخص آخر الائتلاف يمكن إسقاط الحكومة".

من جهة أخرى أوضحت هيئة البث الإسرائيلية أن الائتلاف الحكومي يناقش الأزمة السياسية التي أحدثتها مغادرة عضو الكنيست عيديت سيلمان. وأضافت أن سيلمان اتفقت مع حزب الليكود على تخصيصها بالمكان العاشر في قائمة الحزب في حال أجريت انتخابات مبكرة، وتوليتها منصب وزيرة الصحة. وأشارت إلى أن نائباً آخر من حزب "يمينا"، وهو نير أورباخ، قد يستقيل أيضا من الائتلاف الداعم للحكومة. وأضافت أنه إذا حُل المجلس التشريعي فسيصبح رئيس حزب "هناك مستقبل" ووزير الخارجية يائير لبيد رئيساً للوزراء حتى ما بعد الانتخابات الجديدة، بحسب الاتفاقيات الائتلافية مع نفتالي بينيت. في هذه الاثناء لا تنجح المعارضة في جذب عضو كنيست آخر من الائتلاف، وتواصل بالتالي الحكومة العمل بشكلٍ غير مستقر إلى حين سقوطها ربما على التصويت على الموازنة بعد أقل من سنة. أما الرابح الأكبر عند تفكيك الكنيست، ربما وبشكل مستهجن ، هو رئيس حزب هناك مستقبل، وزير الخارجية الحالي، يائير لبيد الذي سيكون رئيسا للحكومة بحسب الاتفاق الائتلافيّ، لفترة يمكنه استغلالها لتعزيز قوته السياسية خلالها وربما أمور أخرى من خلال تقريب بعض الأحزاب اليه، أما مَن لا يريد هذا ولا ذاك فهو رئيس الحكومة الحالي نفتالي بينيت الذي ربما سيفقد الحكومة وكذلك ربما حزبه الذي يتفكك، وبالكاد سيجتاز نسبة الحسم.

2 – من هي عيديت سيلمان؟

تشير صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية إلى أن سيلمان خاضت معارك أيديولوجية مع أعضاء الأحزاب اليسارية في التحالف، حتى قبل بدء الجدل الأخير. وهي دخلت الكنيست لأول مرة في عام 2019. وكانت ناشطة في شبابها في الحزب الديني القومي (مفدال)، ثم انضمت إلى حزب البيت اليهودي.

احتلت سيلمان المرتبة الثالثة بين مرشحي حزب "البيت اليهودي"، ولكن عندما اندمج الأخير مع أحزاب أخرى لتشكيل تحالف "يمينا" (أو حلف اليمين المتحد)، بلغت المرتبة السادسة . وبعد أن تم استبعاد مايكل بن آري، المرشح الكاهاني، من الترشح على القائمة خلال انتخابات 2019 من قبل المحكمة العليا بتهمة التحريض ضد العرب، صعدت سيلمان إلى المركز الخامس، ودخلت الكنيست في النهاية . لكن رئيس الوزراء آنذاك، بنيامين نتانياهو، فشل في تشكيل حكومة، وعاد الإسرائيليون إلى صناديق الاقتراع.

في الانتخابات اللاحقة في مارس/آذار 2021 ، أصبحت نائبة في الكنيست مرة أخرى بعد أن استقال الشخص الموجود قبلها مباشرة في القائمة في اليوم السابق لأداء الكنيست اليمين.

قبل مسيرتها السياسية، عملت سيلمان مدرسة، ثم شغلت عددا من المناصب الإدارية في "كلاليت"، واحدة من أكبر المنظمات الطبية في إسرائيل . وركزت العديد من جهودها التشريعية على النظام الطبي، بما في ذلك دعم مشروع قانون بشأن تجميد الحيوانات المنوية للجنود الإسرائيليين، في حالة وفاتهم في المعركة ورغبة عائلاتهم في استخدامها. وقد شهدت علاقة سيلمان بوزير الصحة توترا ملحوظا خلال السنوات الماضية. فوفقا لما نقله موقع "هآرتس" عن وسائل الإعلام الدينية اليمينية، زارت سيلمان في ديسمبر/كانون الاول العام الماضي مركزا تابعا لمنظمة "إفرات" المعارضة للإجهاض، بعد إصلاحات سياسة هوروفيتز بشأن إنهاء الحمل. ووفقا لموقع "كيبا" الإسرائيلي، فإن سيلمان وعائلتها يساهمون بانتظام في دعم منظمة "إفرات." وتشير "هآرتس" إلى أن سيلمان كانت هدفا لانتقادات من أحزاب المعارضة اليمينية في الكنيست، وعلى الأخص عندما شككوا في ادعائها بأنها تعرضت لاعتداء في محطة وقود في الخريف الماضي، ووصفها النائب عن حزب الليكود، يوآف كيش، بـ "المتلاعبة" والكاذبة. وفي كتاب الاستقالة الرسمي الذي وجهته لرئيس الوزراء قالت عيديت: "يجب أن نعترف بأننا حاولنا، حان الوقت لإعادة الحسابات ومحاولة تشكيل حكومة وطنية يهودية صهيونية ." وعقب إعلان النائبة انسحابها التقى بينيت رؤساء الأحزاب الأعضاء في ائتلافه.

بينيت قال في أول رد فعل على قرار سيلمان: "الأمر الأهم الآن هو ضمان استقرار الائتلاف. لقد تحدثت إلى رؤساء الأحزاب وجميعهم يريدون الاستمرار في هذه الحكومة التي تعمل من أجل صالح المواطنين." ونقلت صحيفة "جيروزاليم بوست" عن بينيت تصريحات قال فيها إن ناشطين وداعمين لنتانياهو وعضو الكنيست، بِتسَلئيل سموتريتش، قاموا بتهديد سيلمان . وأضاف "اضطهدت عيديت لشهور، وتعرضت لاعتداءات لفظية

من قبل مؤيدي بيبي (بنيامين نتانياهو) وسموتريتش على المستوى الأكثر رعبا .. بالاضافة الى التهديدات التي تعرض لها زوجها شموليك وأطفالها.. لقد كسروها في النهاية."

3 – حكومة ضعيفة وعرجاء:

عقب تصريحات سيلمان المعادية للحكومة، أثنى سياسيون يمينيون كانوا هاجموها مرارا منذ انضمامها إلى الائتلاف، على خطوتها. ورحب زعيم المعارضة ورئيس الوزراء السابق بنيامين نتانياهو بقرارها. وقال في جلسة خاصة للبرلمان الذي يعتبر في عطلة رسمية: "هناك في إسرائيل اليوم حكومة ضعيفة وعرجاء وأيام معدودة ." وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن نتنياهو استدرج سيلمان عبر وعدها بالملف الصحي إذا أصبح رئيسا للوزراء مرة أخرى. وقال نتانياهو الذي يتزعم حزب الليكود اليميني في تسجيل مصور مخاطبا النائبة "عيديت إنك دليل على أن ما قادك إلى ذلك هو الاهتمام بهوية إسرائيل اليهودية والاهتمام بأرض إسرائيل، أرحب بك مجددا في أرض إسرائيل وفي المعسكر الوطني ." وأضاف "أدعو كل من تم انتخابه بأصوات المعسكر الوطني للالتحاق بعيديت والعودة (إلى قاعدتهم)، سيتم استقبالكم بأذرع مفتوحة وبفخر." في الوقت عينه صدرت ردود فعل مبتهجة في الليكود عن بنيامين نتنياهو، وعن الحلقة الضيقة حوله، وسط صمت "صارخ" لدى منافسيه المفترضين، على رئاسة الحزب وابرزهم يسرائيل كاتس، ونير بركات، وهما الأقوى من بين المنافسين الآخرين، وخاصة يولي إدلشتاين، رئيس الكنيست الأسبق. والجدير بالذكر انه في حال تم حل الكنيست والتوجه إلى انتخابات مبكرة قبل نهاية العام، فإن فرص التفوق على بنيامين نتنياهو ستكون معدومة، لأن الليكود وكتلته البرلمانية لا يزالان بقبضة نتنياهو، ولا أحد من منافسيه لديه تلك الشعبية الجارفة في الشارع، وخاصة في اليمين الاستيطاني وأحزابه، كتلك التي يحظى بها نتنياهو.

الأمر الآخر، هو أنه على الرغم من مرور عام، على بدء المحاكمة الفعلية لنتنياهو، وظهور أربعة شهود مركزيين ضده، فإنها تتقدم ببطء شديد، إذ لا يظهر شيء صارخ يهز سير المحكمة، ويؤدي الى تعريض نتنياهو لأزمة أمام الرأي العام. لذا فإن بلوغ المحاكمة الخط النهائي بعد آخر استئناف ما زال بعيدا نسبيا، وقد يتجاوز الأمر عامين أو ثلاثة، وكل هذا يخدم نتنياهو، فيما على منافسيه في الحزب أو من يتوقون للوصول لرئاسة الحزب أن ينتظروا مفاجأة غير متوقعة، تقلب الوضع رأسا على عقب.

الأمر المفاجئ هو أن النائب سموتريتش من حزب الصهيونية الدينية، الذي كان شريكا سياسيا لبينيت، أثنى على سيلمان و"شجاعتها في الإقدام على الخطوة الصعبة ." وتوقع عدم قدرة الائتلاف الحالي على الاستمرار مع هذا التحول. وكتب على حسابه على تويتر: "هذه بداية نهاية الحكومة اليسارية غير الصهيونية لبينيت والحركة الإسلامية ."

من جهة أخرى ذكرت القناة "12" العبرية أن أطرافا داخل المجتمع العربي، من بينها رؤساء سلطات محلية، تمارس الضغوط على نواب القائمة المشتركة لكي يتعاونوا مع القائمة العربية الموحدة منعا لسقوط الحكومة، وفقا لما نقله موقع هيئة البث الإسرائيلي "مكان ." وذكر الموقع أن "مصادر في المجتمع العربي عبرت عن مخاوفها من تشكيل حكومة عنصرية بقيادة نتنياهو وإيتمار بن غفير وسموتريتش، في حال إجراء انتخابات مبكرة." وأكد موقع "مكان" أنه تم تشديد الحماية حول النائبة المستقيلة عقب تلقيها تهديدات في شبكات التواصل الاجتماعي، وأشار إلى أنه أقيمت خيمة اعتصام قرب منزل عضو الكنيست، نير أورباخ، لإقناعه بالانضمام إلى سيلمان. ويمكن لتحالف بينيت الاستمرار مع 60 مقعدا لكن لن يكون بمقدوره تمرير تشريعات جديدة. ويمكن للكنيست التصويت بحجب الثقة في حال انشق عضو آخر في الائتلاف . ولتشكيل ائتلاف جديد خاص بنتنياهو من دون خوض انتخابات جديدة، سيحتاج إلى دعم 61 نائبا على الأقل. ولا يحظى نتانياهو بهذه الغالبية حاليا . وفحصت شبكات التلفزيون الرئيسة الثلاث استطلاعات رأي في أعقاب انشقاق سيلمان عن الائتلاف الحاكم لتجد أن موقف نتانياهو سيتعزز إذا أجريت انتخابات جديدة اليوم، لكن من غير الواضح إن كان بإمكانه تشكيل حكومة، وفقا لما نقله موقع "تايمز أوف إسرائيل." وأشار الموقع إلى تقارير تفيد احتمالية انضمام سيلمان إلى حزب الليكود في المعارضة، مما قد يمنح حزب نتانياهو خيارين رئيسين محتملين للعودة إلى السلطة:

الخيار الأول، هو تمرير قانون لحل الكنيست، ولتحقيق ذلك، سيحتاج "الليكود" دعم 61 على الأقل من أعضاء الكنيست البالغ عددهم 120. وبهذا سيتطلب مشروع القانون دعما واسعا من المعارضة الحالية، بما في ذلك أعضاء القائمة العربية الموحدة، ودعم بعض المشرعين غير المنتمين إلى المعارضة حاليا. ومع عطلة الكنيست، يُعتقد أن تحديد موعد للتصويت على مشروع القانون هذا غير مرجح لبضعة أسابيع أخرى. ومن المتوقع أن يستأنف الكنيست عمله التشريعي في الثامن من مايو/ايار المقبل .

أما الخيار الثاني، وفقا لموقع "تايمز أوف إسرائيل" فيكمن في أن يقوم الليكود بتشكيل حكومة بديلة في الكنيست الـ24، لكن هذا السيناريو قد يكون صعبا، وأوضح أن لدى الليكود 29 مقعدا ولحزب "الصهيونية الدينية" سبعة ، ولحزب "شاس" تسعة ، وحزب "يهدوت هتوراة المتحدة" لديه سبعة مقاعد، أي بإجمالي 52 مقعدا. وأوضح الموقع أنه حتى لو انفصل تحالف "يمينا"، وانضم نواب آخرون إلى سيلمان، فإن الكتلة التي يقودها الليكود لن يكون لديها مقاعد كافية لأغلبية في الكنيست، وستحتاج إلى مزيد من الدعم من داخل صفوف التحالف الحالي، وقد يتمثلون بأعضاء لا يشعرون بالرضا من حزب "أزرق أبيض" الذي يقوده وزير الدفاع الإسرائيلي، بيني غانتس، والمكون من ثمانية أعضاء.

4 – سيناريوهات سقوط الحكومة:

تستمر الأزمة السياسية التي تعصف بالائتلاف الحكومي في التفاعل، واستبعد النائب عن "يسرائيل بيتينو" (اسرائيل بيتنا) ايلي افيدار أن تسقط الحكومة، وفي حديث للاذاعة العبرية دعا افيدار النواب عن القائمة المشتركة الى دعم الحكومة الراهنة لما فيه من مصلحة المجتمع العربي، معتبرا ان المواطنين العرب لن يغفروا لهم اذا لم يمنعوا تشكيل حكومة برئاسة بنيامين نتنياهو. كما شدد على وجوب اقناع نواب عن الليكود بالانشقاق عن الحزب والانضمام الى الحكومة. واكد النائب افيدار أيضا وجوب أن يطرح على الكنيست مشروع قانون يحظر على عضو كنيست سبق وأن اتهم بارتكاب جرائم جنائية تولي منصب رئيس الوزراء. وقالت الوزيرة عن ميريتس تامار زاندبيرغ انه يمكن حل هذه الازمة. وشددت في حديث اذاعي على أن الحكومة الراهنة هدفت الى جمع كل اطياف الخارطة السياسية تحت مظلة واحدة معتبرة ان تشكيل حكومة اخرى برئاسة متهم بالارتشاء سيكون من باب الخطأ ويجعل الدولة تذوق الامرين. وكشفت هيئة البث الإسرائيلية الرسمية، عن اربعة سيناريوهات أمام الائتلاف الحاكم في إسرائيل بعدما خسر الأغلبية في الكنيست إثر انسحاب النائبة عيديت سيلمان من حزب "يمينا" ، الذي يترأسه بينيت، من الائتلاف.

أما السيناريوهات فهي:

السيناريو الأول: انضمام عضو كنيست واحد آخر على الأقل من الائتلاف (اليمين أو اليسار) إلى سيلمان وإعلان انسحابه واستعداده لدعم قانون حل الكنيست. وفي مثل هذه الحالة، سيكون هناك 61 نائبا مؤيدا لحل الكنيست والذهاب إلى صناديق الاقتراع.

السيناريو الثاني: أن تعرب أجزاء من القائمة العربية المشتركة (6 مقاعد) عن جاهزيتها لدعم الائتلاف من الخارج، ليكون الأخير قادرا على الاستمرار بمساعدتها. لكن معقولية هذا الاحتمال منخفضة لأن هناك أعضاء كنيست في "يمينا" (الى اليمين)، وكذلك في (تكفا حداشا) "أمل جديد"، سبق وأكدوا أنهم لن يكونوا على استعداد لدعم الائتلاف من قبل القائمة المشتركة.

السيناريو الثالث: تشكيل حكومة أخرى، من خلال الكنيست الحالي، من دون الحاجة للذهاب لانتخابات جديدة. وفي هذه الحالة فإن الحكومة الأخرى الوحيدة التي يمكن تشكيلها في الكنيست الحالي هي حكومة يمينية. وهنا ينقسم السيناريو إلى قسمين:

– إذا سمح زعيم المعارضة رئيس حزب الليكود بنيامين نتنياهو لشخص آخر في حزبه بتشكيل حكومة، فسيكون من الممكن بسهولة إتمام المهمة.

– إذا لم يوافق نتنياهو وطالب بالترشح لرئاسة الوزراء بنفسه، فسيكون تشكيل حكومة أخرى أكثر تعقيدا، لأن حزب "أمل جديد" وأجزاء من حزب "يمينا" غير مستعدين لتشكيل حكومة معه.

السيناريو الرابع: أن يبقى الائتلاف الحاكم على وضعه الحالي مع 60 عضوا فقط، لكنه لن يتمكن من سن أو تمرير القوانين، إلا أنه سيستمر حتى الوقت الذي يجب أن يتم فيه تمرير الميزانية – نهاية مارس/آذار 2023، ثم يتم حله تلقائيا عندما لا يتم إقرار الميزانية. وكان الائتلاف الحكومي الحالي في إسرائيل قد تشكل في شهر يونيو/حزيران 2021 بعد 4 جولات انتخابية خلال عامين، لم يتمكن الفائز فيها من تشكيل حكومة. وضم الائتلاف 8 أحزاب من مختلف ألوان الطيف السياسي: "يمينا" (يمين)، "أمل جديد" (يمين)، "هناك مستقبل" (وسط)، "أزرق– أبيض" (وسط)، "إسرائيل بيتنا" (يمين)، "ميرتس" (يسار)"، "العمل" (وسط)، القائمة الموحدة (عربي).

على ضوء ما تقدم حدد المحلل السياسي الإسرائيلي أنشيل بفيفر في مقال له بصحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، اربعة عناصر باتت تتحكم بالمشهد الإسرائيلي، وأولها، أن الحكومة لم تعد تتمتع بأغلبية في الكنيست، وكذلك

المعارضة؛ فقد وصل الجانبان إلى طريق مسدود وتمترسا عند 60 نائبا لكل منهما. وثانيها أن مكانة الحكومة تعرضت لضربة خطيرة، لكن سقوطها لا يزال غير مضمون وسيتطلب مناورات سياسية معقدة. أما ثالث العناصر، فيتمثل في أن الحكومة يمكنها البقاء على قيد الحياة، في الوقت الحالي، إذا لم يكن هناك المزيد من المنشقين. فيما يتمثل العنصر الرابع، في أن حل الكنيست ودفع إسرائيل إلى انتخابات جديدة أكثر احتمالا من حصول نتنياهو على الأغلبية في الكنيست الحالي. وقال الكاتب: "كانت النائبة سيلمان دائمًا أحد أضعف حلقات التحالف.. سياسية شابة عديمة الخبرة تعيش في مجتمع متدين، حيث تعرضت هي وعائلتها للانتقاد المستمر خلال الأشهر العشرة الماضية بانتقادات شديدة لخدمتها في حكومة معادية لليهود." وقال: "حتى زوجها شموليك كان يتآمر علانية لهندسة الانقسام. وبحسب ما ورد، فقد اتفق الزوج مع المقربين من بنيامين نتنياهو على أن زوجته ستحصل على مكان مضمون في قائمة مرشحي الليكود في الانتخابات المقبلة وستكون وزيرة للصحة في حالة تشكيل نتنياهو للحكومة." وأشار أنشيل بفيفر ، إلى أنه "كان التوقع أن ينجم سقوط الحكومة عن أزمة أمنية، مثل حرب أخرى في غزة، والتي لا تستطيع القائمة العربية الموحدة دعمها." لكن "في النهاية، كان سبب الأزمة، عبارة عن جدال سخيف مع وزير الصحة نيتسان هورويتز حول الأمر الأكثر غموضًا: التزام المستشفيات بحكم محكمة العدل العليا الذي يمنع حراس الأمن من تفتيش حقائب الزوار بحثًا عن "حاميتس" خلال عيد الفصح." ورأى بفيفر أن "الحكومة يمكنها، على الأقل في الوقت الحالي، أن تعيش بدون أغلبية، طالما لا يوجد منشقون إضافيون. وبعد إقرار ميزانية الدولة، فإن أمام الحكومة على الورق 11 شهرًا أخرى قبل الموعد النهائي لتمرير الميزانية القادمة في مارس/آذار 2023." واعتبر ان "أحد عشر شهرًا هو وقت طويل في السياسة الإسرائيلية، وإذا ظل الأعضاء الستون الباقون في الائتلاف متمسكون بدعمه، فهذا يعني أن تعيش الحكومة، بدون أغلبية، من دون أن تكون قادرة على تمرير أي تشريع جاد، لكن الحكومات العرجاء ليست نادرة." واستدرك قائلاً: "لكي يحدث أي سيناريو آخر، يجب أولاً أن يكون هناك المزيد من الانشقاقات. إذا حدث، فإن النتيجة المحتملة التالية هي تصويت الأغلبية في الكنيست لانتخابات جديدة ويبدو أن هذا سيناريو محتمل." كما اشار بفيفر إلى أن نتنياهو يحتاج إلى تأييد 61 من أعضاء الكنيست لتشكيل حكومته الجديدة. و"مع انشقاق سيلمان، يبلغ عدد المعارضة حاليًا 60 عضوًا، لكن ستة من أعضاء الكنيست هم من القائمة العربية المشتركة الذين لن يدعموا نتنياهو أبدًا، مما يتركه عمليًا بـ

54 مقعدا فقط، وبالتالي من دون انتخابات أخرى، فإن حكومة اسرائيلية جديدة لنتنياهو لن تشكل سيناريو محتملاً ، وفي هذه المرحلة، يبدو أن أفضل الفرص سيكون مع وزير الدفاع بيني غانتس. الذي عمل على إبقاء قنواته مفتوحة لأجزاء رئيسة من المعارضة. فهل يستطيع غانتس إغراء أحزاب المعارضة للانضمام إلى حكومة يقودها هو، من خلال إقناع عدد كاف من الموجودين حاليًا في الائتلاف؟ سيكون هذا إنجازًا معقدًا لكنه لا يزال سيناريو محتملًا." كما رأى بفيفر أن "مرشحاً ثالثاً محتملاً لتشكيل حكومة، قد يكون عضوًا غير محدد من "الليكود" لكن غير نتنياهو." واعتبر في هذا الصدد أن "حزب "الليكود" هو أكبر حزب في الكنيست، ولذا فمن المنطقي أن يكون قاعدة لأغلبية جديدة." واستدرك قائلاً: "لكن سيتعين على نتنياهو التخلي عن القيادة مؤقتًا على الأقل، وهو أمر من غير المرجح أن يفعله بدون توقيع صفقة اعتراف في قضية فساده." بالتالي فالسيناريو الاكثر ترجيحاً في الوقت الحالي، هو العودة إلى الوضع الذي كان قائماً في معظم فترات 2019–2021 عندما كانت الحكومة مشلولة، بدون أغلبية للتشريع وهذا يعيدنا تماما الى ما كان عليه نتنياهو خلال تلك الفترة، وهو ان بينيت حاليا في منصبه لكنه بدون سلطة".

6– اشكاليات حكم معقدة ومتشعبة:

ليست الإشكالية الحاصلة في الوقت الراهن على صعيد الحكم في كيان الاحتلال متعلقة فقط باستقالة النائبة عيديت سيلمان عضو حزب رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينت "يمينا" على الانسحاب من الائتلاف الحاكم نتيجة لتحفظها على توجهات وزير الصحة، وإنما الأمر مرتبط بحالة التربص الكبرى بين قيادات الائتلاف الحاكم المشكل من ثمانية أحزاب سياسية متناقضة في الفكر، والتوجه وتبني السياسات، وهو ما برز بوضوح في ممارسات السياسة والمراقبة، وإصدار التشريعات داخل الكنيست، وهو ما فهم منه أن بعض الأحزاب ومنها "يمينا" نفسه الممثل بأقل عدد من الوزراء يتحدث عن طبيعة الخلافات والتباينات السياسية الجوهرية ومنها، أولا: التباين في التعامل مع ملف الأزمة الأوكرانية الروسية، وأداء الحكومة ووزرائها تجاه ما يجري مع عدم الاستمرار في ممارسة دور الوسيط عن قرب خاصة مع أهمية البلدين معا لإسرائيل، وهو الأمر الذي

بات محل خلاف سياسي واستراتيجي كبير إضافة إلى استمرار الخلاف حول التعامل مع الملف الفلسطيني بل ورفض بعض الوزراء، ومنهم وزير الدفاع بيني غانتس، وهيئة الأركان تقديم سلسلة من التسهيلات للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية منعا لاصطدام الجانبين مثلما جرى العام الماضي الأمر الذي أدى لمزيد من التجاذبات بين الوزراء في ظل توالي سقوط قتلى إسرائيليين في العمليات الفدائية التي قام بها فلسطينيون، وبعد التخوف من وصول «داعش» إلى الداخل الإسرائيلي، وبالقرب من مناطق التماس التي تحظي بدعم أمني كبير.

ثانيها: استمرار اتصالات رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق نتنياهو، ومن ورائه تكتل «ليكود» بقيادات الأحزاب، وبالعناصر الفعالة في الائتلاف بهدف إعادة تفكيك الائتلاف القائم مرة أخرى، وبناء ائتلاف حكومي جديد آخر في إطار مخطط نتنياهو للعمل على بناء تحالف اليمين مرة أخرى، وفي ظل تجميع معسكر اليمين الحاكم بأكمله مرة أخرى بالتنسيق مع وزير الدفاع «بيني غانتس» والكتل اليمينية الأخرى التي تعمل من خارج الائتلاف. ولهذا استمرت حالة التربص بالائتلاف في ظل تخويف جزب «الليكود» للجمهور الإسرائيلي من قرب توقيع الاتفاق النووي، والذي أوشك على الانتهاء منه في إطار التفاوض الراهن بين إيران والولايات المتحدة، مما سيكون له أثر كبير على الأمن الإقليمي وأمن إسرائيل بطبيعة الحال، وهو ما دفع وزير الدفاع بيني غانتس للتحذير مجددا من احتمالات لجوء إسرائيل لاستخدام الخيار الانفرادي أي اللجوء إلى القوة والتعامل المنفرد، بدون إحاطة الإدارة الأميركية بالتفاصيل.

وثالثها: إن مخاوف التعامل مع ما يحيط بإسرائيل من مخاطر يتطلب تشكيل حكومة جديدة متماسكة أكثر تنسيقا وتناغما، وهو ما دعا رئيس الوزراء السابق نتنياهو للنزول للشارع في تظاهرات حقيقية ما سبب مزيدا من الانقسام السياسي والحزبي، الامر الذي سيدفع إسرائيل لحالة معقدة من عدم الاستقرار في الفترة المقبلة حتى لو استمر الائتلاف، وفي ظل مخاوف حقيقية من احتمال حدوث استقالات أخرى الأمر الذي سيمنح المعارضة الإسرائيلية مزيدا من التحرك، والعمل من اجل تفكيك الائتلاف أو الانتظار إلى حين فتح ملف الموازنة العامة الذي كان قد تم تمريرها منذ عدة أشهر بخيار توافقي، أو الدعوة لانتخابات جديدة في الأشهر المقبلة، وهو ما يؤكد على أن مناخ الاستقرار السياسي المنشود لن يكون حاضراً في ظل تبادل الاتهامات بين قيادات الائتلاف على ما وصلت إليه إسرائيل.

لقد برز حجم التباين السياسي والأيديولوجي بين مكونات الائتلاف بشكل فاضح الأمر الذي سيعلن عن نفسه، وسيمتد إلى قضايا داخلية وإقليمية، بل ودولية بما قد يعيق فعليا – حتى مع افتراض استمرار المشهد الراهن على ما هو عليه – تنفيذ اتفاق الشراكة بين رئيس الوزراء الراهن نفتالي بينيت، وشريكه في الائتلاف يائير لابيد. وبالتالي ستستمر حالة الاضطراب والشرذمة بصورة كاملة في إسرائيل خاصة مع التوقع بأن الأحزاب الإسرائيلية المنضوية في الائتلاف، وخارجه ستعيد ترتيب أوراقها واولوياتها تحسبا لكل الخيارات المحتملة بما في ذلك احتمال الذهاب إلى انتخابات جديدة، الأمر الذي سيؤدي إلى حالة من الشلل العام داخل الكنيست، بل وفي مسارات تحرك الحكومة الراهنة. وعلى ضوء الشرذمة السياسية القائمة والمزيج الايديولوجي المتباين بين احزاب الائتلاف واستمرار قوات الاحتلال بممارسة ابشع انواع العنف والتنكيل بحق الفلسطينيين في المسجد الأقصى ومحيطه في القدس، برز الى واجهة المشهد الضغط المتصاعد على القائمة العربية الموحدة ودعوتها للانسحاب من الائتلاف الحاكم . وبالفعل لوحت القائمة في بيان لها الى إنه "في حال استمرت الحكومة بـ "خطواتها التعسفيّة بحق القدس وأهلها... فإننا سنقدم استقالة جماعية ." وجاء البيان بعد ساعات من إصابة أكثر من 19 فلسطينيا وسبعة إسرائيليين بجروح خلال مواجهات بين الشرطة الإسرائيلية وفلسطينيين في باحة المسجد الأقصى ومحيطه في القدس الشرقية، فيما تم اعتقال 18 شخصا، بعد تواصل صدامات مشابهة أسفرت عن سقوط أكثر من 150 جريحا فلسطينيا . ويعتبر الفلسطينيون "زيارات" اليهود الذين يسمون الموقع المقدس باسم "جبل الهيكل" بمثابة عمليات اقتحامية عدوانية. وفي السياق قال وزير الأمن الداخلي، عومر بارليف، إن إسرائيل "ستتعامل بقوة ضد كل من يجرؤ على استخدام الإرهاب ضد المواطنين الإسرائيليين ." فيما رصدت مراسلة وكالة فرانس برس إطلاق المساجد في القدس الشرقية دعوة إلى "تلبية نداء الأقصى" عبر التوجه إليه . وتزامن التصعيد في الموقع المقدس مع احتفالات عيدي الفصح اليهودي والفصح المسيحي وشهر رمضان المبارك . ومن الفاتيكان، دعا البابا فرنسيس بمناسبة عيد الفصح إلى ضمان الدخول "بحرية" إلى الأماكن المقدسة في القدس. وقال "نطلب السلام من أجل القدس والسلام لمن يحبونها من مسيحيين ويهود ومسلمين"، داعيا إلى "احترام متبادل لحقوق" جميع الأطراف.

7 – محاولات إنقاذ:

في ظل الأزمة الحكومية القائمة تستمر المساعي لانقاذ الائتلاف الحكومي ومنع اسقاط الحكومة. وفي السياق وجه الوزير عن حزب "يمينا" متان كهانا رسالة الى جميع اعضاء الائتلاف كتب فيها أن مواطنين كثيرين في التيار الصهيوني المتدين يريدون بقاء واستمرار هذه الحكومة. وأضاف أن الأمر ممكن إذا عُدْنا الى التفاهمات الأساسية التي مهدت الطريق لتشكيلها. وفي وقت سابق هدد زميله نير اورباخ بالانسحاب من الائتلاف الحكومي اذا لم تتم المصادقة على البناء في "يهودا والسامرة" (الضفة الغربية) وربط نقاط استيطانية عشوائية بشبكة الكهرباء. وبالفعل زار رئيس الوزراء نفتالي بينت ووزيرة الداخلية ايليت شاكيد مدينة حاريش . حيث تظاهر في المكان عدد من نشطاء اليمين مطالبين اياه بالاستقالة من منصبه. وعلى هذه الخلفية عقد وزير الدفاع بيني غانتس اجتماعاً لمجلس التخطيط العالي للمصادقة على البناء في يهودا والسامرة في غضون عدة ايام او اسابيع. وافادت اذاعة الجيش الاسرائيلي نقلا عن مصادر مقربة من غانتس انه خطط للاقدام على ذلك من ذي قبل بغض النظر عن تهديد النائب عن "يمينا" نير اروباخ في هذا الصدد. ولفت محللون سياسيون إلى أن هذين الشرطين لا يمكن لبعض شركاء الائتلاف الحكومي الموافقة عليهما.

على الصعيد نفسه قالت القناة 12 العبرية إن حزب "الليكود" يدرك أنه بحاجة إلى عضو كنيست واحد فقط لإسقاط حكومة بينيت. وأفادت أن الليكود يعمل الآن بجد لجلب المزيد من "المنشقين" عن الحكومة، مع التركيز أولاً وقبل كل شيء على أعضاء الكنيست اليمينيين المتطرفين. وأوضحت أنه سيتم توجيه الضغط أولاً وقبل كل شيء على عضو الكنيست نير أورباخ، وأيضًا في اتجاه عضو الكنيست يوم طوف كالفون، بهدف رئيس هو فصل ثلث الفصيل اليميني عن الحكومة. وأشار إلى أن البداية كانت مع عضو الكنيست عميحاي شكلي الذي كان ضد تشكيل الحكومة منذ البداية وصوت مع المعارضة، واليوم مع عضو الكنيست عيديت سيلمان.

من ناحية أخرى أكد عضو الكنيست أيمن عودة أن القائمة العربية المشتركة لن تساعد في إنقاذ حكومة بينت من الانهيار بعد استقالة عيديت سيلمان. مضيفاً: "هذا لن يحدث ويجب أخذ أمر مهم آخر في الاعتبار، وهو أنه من المحتمل أن نذهب إلى صناديق الاقتراع."

8 – خاتمة:

تعيد استقالة النائبة عيديت سيلمان من الائتلاف الحكومي والتصدع المتدرج في حكومة بينيت، الجمهور الإسرائيلي إلى سيناريو إجراء انتخابات برلمانية جديدة، ستكون الخامسة خلال 3 سنوات، وذلك بعد فشل نتنياهو في تشكيل حكومة بعد 4 جولات انتخابية، وعدم استقرار ما وصفت بـ "حكومة التغيير" برئاسة بينيت– لبيد. وأمام التعقيدات الحزبية والتشابك بين المعسكرات، فإنه ليس من المؤكد أن تسفر أي انتخابات جديدة – بمشاركة نتنياهو على رئاسة حزب الليكود– عن نتائج مضمونة تسمح بتشكيل حكومة جديدة تحظى بأغلبية، ومن المؤكد أنها لن تعيد "كتلة التغيير" المناوئة لنتنياهو إلى سدة الحكم، لكونها فشلت في أن تكون البديل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لحكمه .

لقد عكست استقالة عضوة الكنيست سيلمان عمق الأزمة السياسية بين المعسكرات والتيارات، كما اثبتت عدم وحدة معسكر اليمين بزعامة نتنياهو الذي يحاكم أمام القضاء بملفات فساد، لكنه ما زال يسعى إلى تفكيك حكومة بينيت والعودة إلى السلطة. وتكتسب الاستقالة بحد ذاتها أهمية كبرى كونها أفقدت ائتلاف حكومة بينيت الأغلبية في الكنيست، إذ بات يدعمه 60 عضوا مقابل 60 لدى قوى المعارضة، وكان قد سبقها الى الانسحاب زميلها في حزب "يمينا" عضو الكنيست عاميحاي شيكلي الذي رفض التصويت على الائتلاف الحكومي بتشكيلته الحالية، وأصر على ضرورة إشراك أعضاء الكنيست من اليمين والأحزاب الحريدية بالحكومة. وبالتالي وضعت استقالة عيديت ومعارضة شيكلي رئيس الوزراء بينيت –الذي يرأس حزب "يمينا" الممثل في الكنيست بـ7 مقاعد– أمام مفترق طرق، إذ يمكن أن يشكل عيديت وشيكلي فصيلا جديدا وينشقان عن "يمينا" وهما بحاجة إلى عضوين آخرين. علما بأن بينيت يسعى جاهدا للحفاظ على تماسك حزبه، والذي سيتقلص إلى 5 أعضاء بالكنيست في حال تحالف عيديت وشيكلي. وبالتالي تنذر استقالة عضوة الكنيست ببداية نهاية حكومة بينيت–لبيد، غير أن الأول سيستغل عطلة الربيع في الكنيست من أجل ترتيب أوراقه الداخلية في الحزب، وإقناع عيديت بالعودة للائتلاف، أو ربما يسعى لإدخال تعديلات على تركيبة إئتلافه الحكومي. ولا تترك استقالة عيديت الكثير من الخيارات أو مساحة للمناورة أمام الائتلاف الحكومي، والذي يلفظ أنفاسه الأخيرة ويسير نحو التفكك، علما بأن إسقاط الحكومة يحتاج إلى تأييد 61 عضوا بالكنيست على الأقل، كما أن تشكيل حكومة جديدة يحتاج إلى تأييد 61 عضوا. ويبقى سيناريو حجب الكنيست الثقة عن

حكومة بينيت وإسقاطها، والتوجه إلى انتخابات جديدة هو الأرجح، كون السيناريوهات الأخرى غير واضحة وتحمل في طياتها الكثير من التعقيدات.

في المقابل يبدو سيناريو بقاء نتنياهو في زعامة حزب الليكود، وتشكيل حكومة برئاسته في حال تم إسقاط حكومة بينيت، أمراً معقدا وصعبا، وذلك بسبب الخلاف حول شخص نتنياهو نفسه المتهم بالفساد أمام المحاكم. كما أن سيناريو بقاء الحكومة الحالية في ولايتها، إلى حين إقرار مشروع الميزانية العامة في مارس/آذار 2023، وارد بالحسبان. لكن من دون القدرة على تشريع قوانين واتخاذ قرارات مصيرية ومهمة في كافة المجالات (باستثناء حالة الطوارئ والحرب) مما يعني العودة لجمود سياسي، وجمود في عمل الحكومة والكنيست. وما يصعب مهمة نتنياهو تشكيل حكومة بديلة، وضمان أغلبية 61 نائبا، هو كون كتلة المعارضة التي يترأسها تضم 54 نائبا، وبالتالي هو بحاجة إلى انشقاق 7 أعضاء من أحد أحزاب اليمين والوسط المشاركة في ائتلاف حكومة بينيت. ومع ذلك يعول نتنياهو على انشقاقات في حزب "أمل جديد" برئاسة الوزير غدعون ساعر المنشق عن الليكود، أو حزب "هناك مستقبل" برئاسة لبيد، وتحالف "أزرق أبيض" برئاسة غانتس إلى جانب حزب "يمينا" برئاسة بينيت.